



المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

٢٠٢٣-١٢-١

القومي للمرأة يطلق التدريب التفاعلي الثاني لقاضيات مجلس الدولة حول مناهضة العنف ضد المرأة



في إطار حملة الـ١٦ يوم من الأنشطة للقضاء على العنف ضد المرأة"، والتي يطلقها المجلس القومي للمرأة تحت شعار "كوني"، نظم المجلس ممثلاً في اللجنة التشريعية التدريب التفاعلي الثاني لقاضيات مجلس الدولة حول "مناهضة العنف ضد المرأة و مهارات وفنون التواصل والقيادة"، وذلك بالشراكة مع قطاع حقوق الإنسان والمرأة والطفل بوزارة العدل ، واستهدف ٤٥ قاضية من مجلس الدولة ، واستمر على مدار يومي ٢٢ _ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣ .

وافتح التدريب كل من القاضية أمل عمار مساعد وزير العدل لقطاع حقوق الإنسان والمرأة والطفل وعضوة المجلس القومي للمرأة ومقرر منابو اللجنة التشريعية بالمجلس، والمستشار سامي عبد الحميد نائب رئيس مجلس الدولة و أمين عام المجلس.

حيث أكدت القاضية أمل عمار أن القيادة السياسية حققت الآمال التي كانت المرأة المصرية تحلم بها و تكافح من أجلها لأكثر من ٧٠ عام، فقد اعتلت المرأة المصرية كافة منصات القضاء الدستوري و القضاء العادي و قضاء مجلس الدولة، وأشارت إلى أن فعاليات هذا التدريب جاءت في إطار الحرص الدائم على تعزيز قدرات القاضيات، تنفيذاً للعديد من الاستراتيجيات الوطنية التي أطلقتها مصر عقب صدور دستور ٢٠١٤ ، حيث استهدفت تلك الاستراتيجيات حماية الفئات الأولى بالرعاية إذ أولت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان عناية فائقة بالمرأة والطفل .

وأكدت أن وزارة العدل قد شاركت في إعداد هذه الاستراتيجيات حرصاً منها على تحقيق الأهداف المرجوة منها وتنفيذها ، بداية من الإصلاحات التشريعية لمناهضة العنف ضد المرأة و تمكينها، التي تمثلت في صدور العديد من التشريعات منها على سبيل المثال: تشديد عقوبة جريمة ختان الإناث و جريمة التعرض للغير و التحرش والتنمر وغيرها من القوانين المتعلقة بتمكين المرأة والتي تعبر في مجموعها عن إرادة حقيقية نحو حماية قانونية لحقوق المرأة المصرية في الجمهورية الجديدة.

وأكد المستشار سامي عبد الحميد حرص مجلس الدولة على تنفيذ تلك الدورات لتستفيد جميع قاضيات مجلس الدولة ، واستعرض دور مجلس الدولة في حماية المرأة ومناهضة العنف ضدها عن طريق دراسة بعض الأحكام التي تتصدى لجرائم متعددة و منها جريمة التحرش، زواج القاصرات، الجنسية، الزواج العرفي و آثاره الخطيرة على الطفل و قيام القانون بتفضيل المصلحة الفضلى للطفل لتمكن من الحصول على شهادة ميلاد، و حق مرافقة الزوج في الخارج

وتحدثت الأستاذة نهى مرسى رئيسة الإدارة المركزية للفروع واللجان بالمجلس عن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ ، وأشارت إلى قانون المجلس واختصاصاته.

وعرض المستشار أحمد النجار البعد القانوني والإطار التشريعي لجرائم العنف ضد المرأة ومباشرة التحقيق النهائي وإدارة الجلسات ، و بعض مواد قانون العقوبات الخاصة بكافة أشكال العنف ضد المرأة ومن بينها جريمة التعرض والتحرش و هنك العرض وغيرها من الجرائم.

وعرضت المستشارة رشا محفوظ رئيس محكمة الاستئناف – عضو المكتب الفني بقطاع حقوق الإنسان والمرأة والطفل، لجهود وزارة العدل في حماية المرأة ومناهضة العنف ضدها.

وخلال اليوم الثاني اكد المستشار سناء خليل نائب رئيسة المجلس ومقرر اللجنة التشريعية ان قضاء مجلس الدولة شامخ بما يتضمنه من مبادئ وأحكام ، وشدد على ضرورة عدم الوقوف عند نصوص القوانين و فحص محتوى اللوائح التنفيذية والقرارات التنفيذية للقوانين المعنية التي عادة تحتوى على نصوص وإجراءات تحول دون المساواة القانونية الدستورية وذلك للحد من التمييز ضد المرأة.

فيما تحدث المستشار هاني جورجي رئيس محكمة الاستئناف وعضو اللجنة التشريعية بالمجلس عن البعد الدولي لجرائم العنف ضد المرأة و الاتفاقيات الدولية و ما تتعرض له المرأة من عنف سواء من الأهل او الزوج، أو في حالة العنف عبر التواصل الاجتماعي و ابتزاز الضحية،

ومن جانبها عرضت الدكتورة دينا شكرى دور الطب الشرعى فى إثبات جرائم العنف ضد المرأة، وأشارت إلى الدليل الطبي الوطنى للتعامل مع ضحايا العنف ضد المرأة .

فيما تحدثت الدكتورة شريف صلاح استشارى التدريب والتطوير عن مهارات وفنون التواصل وفن الإلقاء والخطابة .

وتناولت الدكتورة نسرين البغدادى، عضوة المجلس القومى للمرأة الحديث عن إعداد القادة القيادة واتخاذ القرارات.

وفى الختام تم توزيع الشهادات على قاضيات مجلس الدولة المشاركات في التدريب.